جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

المناهج التعليمية (الجامعية) ودورها في تعزيز الهوية الوطنية والسلوك الديمقراطي في العراق بعد العام 2003

احمد غالب محي*
جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/2/25
تاريخ التعديل : --
قبول النشر: 2019 /3/19
متوفر على النت:2019/7/4

الكلمات المفتاحية :
المناهج التعليمية
الهوية الوطنية
السلوك الديمقراطي

الملخص

يتناول بحثنا هذا المناهج التعليمية (الجامعية) ودورها في ترسيخ السلوك السياسي الديمقراطي في عراق ما بعد العام2003، إذ على الرغم مما طرأ من(تحديث) طفيف على بعض المناهج الدراسية (الجامعية) ، إلا انه لم يكن بمستوى الطموح كونه لا يصب في تعزيز واقع التحول الديمقراطي الذي يمر به البلاد ، فلا تزال معظم تلك المناهج تتسم بالقدم وعدم مواكبتها لروح العصر ، فضلاً عن قدم الادوات المستخدمة في الحقول التطبيقية والمختبرية ، والأهم الأساليب التقليدية التي لا زالت متبعة في إدارة العملية التعليمية مما ينعكس بالسلب على موضوعة ترسيخ السلوك الديمقراطي.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

يقوم كل نظام سياسي على فلسفة سياسية تكون معبرة عن اتجاهاته السياسية ، يتم ترجمتها على ارض الواقع عن طريق برامج وأهداف وأنشطة المؤسسات السياسية المنبثقة عنه ، والمؤسسة التعليمية (الجامعة) هي إحدى تلك المؤسسات.

فالجامعة ، وعبر ما تحتويه من مناهج دراسية ومفردات مقررة فهي تترجم فلسفة القابضين على السلطة ، على ان هذا الأمر يختلف من نظام لآخر بحسب طبيعته. فالأنظمة الشمولية غالباً ما توظف مناهجها الدراسية لتحقيق أغراض سلطوية هدفها "تمجيد الحكام" ، وإضفاء صبغة "الشرعية" على آيديولوجياتهم وسياساتهم ، بينما تختص المناهج الدراسية للأنظمة الديمقراطية بتنشئة وتثقيف الأفراد سياسياً باتجاه قيم المواطنة وإعلاء شأنها.

لقد عانى العراق قبل عام 2003 ، وتحديداً خلال فترة سيطرة نظام حزب البعث الشمولي (1968-2003) من أدلجة مناهج التعليم وتدجينها لمصلحة النظام وشخص رئيسه ، من خلال فرض بعض المقررات الدراسية التي تهدف الى غرس قيم

*الناشر الرئيسي : E-mail : ahmedmohy8000@gmail.com

ثقافية معينة ، كمادة "الثقافة القومية" التي تولى تدريسها بعض اعضاء الهيئة التدريسية من المحسوبين على حزب السلطة ، وممن هم يدينون بالولاء له ، والذين يمتلكون في الغالب درجات حزبية ، ما افرغ عملية التدريس من مضمونها ، كون المادة الملقاة غير قابلة للنقاش ، او إبداء رأي مخالف بخصوصها ، إنطلاقاً من المبدأ المعروف "نفذ ثم ناقش".

بعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق عام 2003 اتخذ التعليم الجامعي اتجاهات جديدة تتوافق ضمناً مع عملية التحول الديمقراطي تلك ، الا انها لا تنسجم معها مضموناً ، لا سيما فيما يخص المناهج الدراسية التي بقيت محافظة على طابعها التقليدي ، وبدت خالية المضمون في ظل غياب السلوك الديمقراطي وغياب التطبيقات العملية له ، مع عدم توفر المناخ المناسب لإنبات وغرس قيم التسامح وتقبل الرأي الاخر.

إذ ان قدم المناهج الدراسية ، وعدم مواكبتها لروح العصر، وانفصالها عن الواقع المعاش ، مع محدودية حرية ممارسة العمل الاكاديمي من قبل الاساتذة والباحثين ، ما انعكس بالسلب على مجمل العملية التعليمية في البلاد ، بشكل لم يخدم ترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى السلوك والممارسة.

إشكالية البحث

تركز إشكالية البحث على فكرة رئيسة جوهرها إن المناهج التعليمية (الجامعية) في عراق ما بعد العام 2003 وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على بعض اتجاهاتها ، إلا إنها لا تزال غير منسجمة مع واقع التحول الديمقراطي وغير داعمة للمؤسسة التعليمية للأرتقاء بدورها المناط بها في تعزيز السلوك السياسي الديمقراطي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :إن إحداث ثورة في المناهج التعليمية (الجامعية) وفي طرق إدارة العملية التعليمية سيسهم بلا أدنى شك في ترسيخ السلوك الديمقراطي ، فكلما أرتقت المناهج التعليمية وطرق أدارتها كلما انعكس ذلك بالإيجاب على واقع السلوك الديمقراطي وسبل تعزيزه، والعكس صحيح أيضاً.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى البحث عن تحولات السياسة التعليمية(الجامعية) في العراق بعد العام 2003 وتحديداً فيما يخص المناهج المعتمدة ومدى مواكبتها لطبيعة التحول من عدمه.

منهجيةالبحث

تم الاستعانة بالدرجة الأساس بمنهج التحليل النظمي الذي يقوم على تحليل مدخلات النظام السياسي ومخرجاته.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى المحاور الثلاثة الآتية:-

اولاً: مضامين المناهج التعليمية(الجامعية) والسلوك السياسي الديمقراطي في العراق بعد العام 2003

ثانياً: دور أساتذة الجامعات في ترسيخ السلوك السياسي الديمقراطي بعد العام 2003

ثالثاً: آليات الارتقاء بواقع المناهج والمؤسسة التعليمية

أولاً:مضامين المناهج التعليمية(الجامعية) والسلوك السياسي الديمقراطي في العراق بعد العام 2003

تعد مقررات التدريس القائمة على أسس منهجية في التفكير ومواكبة روح العصر ضرورة لازمة لكي تتمكن الجامعات من القيام بالدور الموكل لها في ترسيخ القيم الديمقراطية ، وتعزيز الوحدة الوطنية، والتأسيس لثقافة التسامح وقبول الآخر المختلف ، لا سيما في مجال التخصصات الإنسانية . فتسليح الطالب برصيد معرفي ممنهج يتيح له الحكم على الآراء والافكار من منطلق عقلي نزيه يتسم بالموضوعية ، والإنصاف ، وسعة الإطلاع ، يشكل له في النهاية مناعة معرفية ضد التعصب والافكار المنحرفة البعيدة عن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي [1].

فالديمقراطية ، والقيم والسلوكيات المشتقة منها تتطلب من الجامعات العمل على بناء منهجية التفكير لدى الطلاب وتعليمهم المناهج والاساليب التي تساعدهم في البحث والتقصي والدراسة وتشجيعهم على التساؤل الحر والنقاش والحوار وتعليمهم على احترام آراء الآخرين وتقبل النقد وحق الاختلاف ، كل ذلك من اجل ضمان تنشئة سياسية ديمقراطية للطلبة

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

تقوم على السلوك الايجابي كي يكون الطلبة بعد التخرج من الجامعة مؤهلين لتحمل المسؤولية السياسية والعلمية والادارية والمشاركة الايجابية في بناء مجتمعهم على أحسن وجه[2].

ويمكن أن نشير هنا إلى بعض التجارب العالمية في هذا المجال ، فمن بينها تجربة الولايات المتحدة الامريكية التي تمتاز بالتنوع الثقافي والإثني ، إذ يوجد في المدارس الامريكية وفي بعض الولايات مادة تبدأ منذ الصف الاول الابتدائي تسمى مادة المناظرة ، وفي المرحلتين المتوسطة والثانوية تبدأ مباريات المناظرة تتسع لتشمل مدارس الولايات ، وهناك جوائز وشهادات تقديرية وسنوية للفائزين في هذه المناظرات التي تطرح فيها قضايا حساسة تهم المجتمع الامريكي وتتم المناقشة بحوار هادئ ومقنع ، والطالب الذي يستطيع إقناع الآخرين بوجهة نظره تنتظره جائزة تصل إلى المنحة الدراسية المجانية في إحدى الجامعات [3].

وكذا الحال في المملكة العربية السعودية ، فقد اضطلع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمهمة توقيع مذكرة تفاهم وعقد شراكة مع وزارة التربية والتعليم عام 2007 ، إذ شملت الإتفاقية أو مذكرة التفاهم جميع مجالات التعاون بين الطرفين التي تؤدي إلى ترسيخ ثقافة الحوار وفق منهج المشاركة، ونقلها إلى فئة مهمة من المجتمع وهم الطلاب والشباب والمعلمين، والتي تهدف إلى توسيع مجالات الحوار وتنميته اجتماعياً، ومن خلال التعرف على الآخر والحوار معه من أجل تعزيز قيم المحبة والتسامح في نفوس المواطنين[4]. بعد أن انتشر الفكر التكفيري المتطرف وأثّر على لحمة النسيج الاجتماعي.

أمّا في العراق، فقد أدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد من حيث كونه يمر بعملية تحول ديمقراطي قامت على انقاض نظام استبدادي انتهك حقوق الإنسان العراقي وصادر حرياته ، الامر الذي دفعها الى اتخاذ سلسلة إجراءات اختصت بتعديل بعض المناهج الدراسية وإدخال مقررات دراسية لبعض المراحل تخص حقوق الإنسان والديمقراطية ، في محاولة لترميم النسيج الاجتماعي المتضرر جراء تلك السياسات.

لكن الملاحظ على تلك المناهج، انها ما زالت لا تفي بالغرض في هذا الإطار بما يتواكب مع طبيعة المرحلة وضروراتها، فبإستثناء بعض الإصلاحات الطفيفة التي طالت المناهج الدراسية، وإلغاء ما يتعلق بالآيديولوجية البعثية، فإنها لا زالت بعيدة عن تفعيل قيم المشاركة السياسية الإيجابية، وغرس السلوكيات الديمقراطية، واحتواء التنوع والتعدد الذي يتسم به المجتمع العراقي.

فمع إقرار تدريس مادتي(حقوق الانسان ،الديمقراطية والحريات العامة) وفي عموم الاقسام والفروع في المعاهد والكليات والجامعات العراقية الحكومية والأهلية، إلا ان مفرداتهما تتركز على أسس نظرية ، ولم تتضمن مفردات تعّرف الطلبة بماهية العملية السياسية في العراق ، وكيفية تعزيز عملية التحول الديمقراطي والتعريف بالدستور الجديد والاحكام التي تضمنها بما في ذلك طبيعة النظام السياسي والحقوق والحريات الخاصة والعامة للمواطنين العراقيين[5].

كما نلحظمن خلال تجربة الاعوام السابقة لتدريس هاتين المادتين عدم الاهتمام بهما من قبل إدارات الكليات والطلبة على حد سواء ، فالكليات كثيراً ما تزج بالأساتذة قليلي الخبرة أو حديثي التدريس أو من مراتب علمية غير عالية ، لتدريس هذه المادة [6] بأعتبارها مادة ثانوية يستعان بها في الغالب لسد نصاب التدريسي ، ما يفرغ جوهر المادة من مضمونها الحقيقي القائم على التفاعل والحوار ومعايشة الواقع . مقابل ذلك ، فإن الطالب كثيراً ما يتهرب من الدخول الى قاعة المحاضرات.

وهناك نقطة اخرى تثار في هذا الشأن تتعلق بعدم وجود كتاب منهجي يخص المادة ، وعدم استعانة التدريسيين في الغالب بوسائل استيضاح من شأنها شد الطالب للمحاضرة ، وإطلاعه على تجارب سابقة تم فيها انتهاك حقوق الإنسان وتجاوز على الحريات العامة، كأستخدام الأساتذة لجهاز (الداتوشو)، أو عرض فيلم وثائقي ، أو مجموعة صور تخص حالة ما ومن ثم استعراض الحلول والمعالجات المستخدمة لمحو آثار تلك الانتهاكات.

إن تدريس مادة حقوق الإنسان لا تكفي وحدها بوصفها مادة مستقلة ، إذا لم تشبع ضمن المواد الأخرى في إطار التربية الشاملة المتكاملة ، وان تدريس مفرداتها يفترض ان تبدأ من مراحل التعليم الاولي صعوداً حتى المراحل العليا لغرض تأصيل الوعي الجامعي بالحقوق التاريخية للإنسان. فالمجتمع العراقي

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

يتكون من أطياف متعددة ، ومن ثم فهو بحاجة ماسة إلى الاندماج والتعايش بحرية تحافظ على حقوقه ، وان من يعرف حقوقه يكون أكثر حرصاً على احترام حقوق غيره ، مما يساعد على إيجاد مجتمع أكثر تسامحاً وتعايشاً سلمياً([7]).

لذا أضحى من الضروري إعادة النظر في مفردات هاتين المادتين ، مع ضرورة التركيز على التعريف بالحياة السياسية الجديدة في العراق وما جرى عليها من تطورات سياسية ودستورية وكيفية العمل على ترسيخها ومن ثم تطورها وصولاً إلى تثبيت بناء المجتمع الجديد وترسيخ أسس الدولة الديمقراطية ، وكل ذلك لا يمكن الوصول اليه إلا بمشاركة الجميع بلا إقصاء أو تهميش لأي مواطن ، لذا ينبغي التركيز على إدخال مفردات تعزز نشر المفاهيم والقيم التي تشجع على اعتماد الحوار كأسلوب للتفاهم المشترك والقبول بالآخرين واحترام آرائهم ومنحهم الحق في ممارسة حقوقهم ، مع التأكيد على ضرورة تحمل الجميع كامل المسؤولية في البناء والتنمية على كل الاصعدة[8].

وكذا الحال بالنسبة لمناهج التاريخ والعلوم الاسلامية ، فإنها ينبغي ايضاً ان تخضع لمبادئ واساسيات مهمة ، في مقدمتها الارتقاء والنهوض بمستوى التعليم في البلد ، مع الاخذ بنظر الاعتبار التعددية الثقافية والقومية ، وإشاعة الافكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وروح التسامح والصفح ، واحترام الرأي الآخر ، عبر التأكيد على التربية المدنية ورفض أي شكل من أشكال التعصب او التطرف الديني والمذهبي والقومي والمناطقي([9]).

فالتاريخ يجب ان لا يدرس بأعتماد مفاهيم أحادية الجانب من المعرفة ، بل ينبغي تدريسه لبناء قيم مشتركة ولتعزيز الهوية الوطنية ، وإبراز قيمة الحضارة العراقية والأسس التي ينوي العراقيون تبني تنميتها في الوقت الحاضر ، إذ يمثل التاريخ العراقي تاريخ المكونات الاثنية والدينية والثقافية كلها ؛ كما ان تأصيل الهوية الدينية أو هوية المجموعات ضروري لجعل الطلاب يحترمون الإرث الثقافي والتاريخي للأخرين ، وسيدعم ذلك العيش المشترك ويعزز الولاء للهوية الوطنية([10]).

وهذا يتطلب بدوره ان تتضمن كتب التاريخ شخصيات وطنية ، أدت خدمات جليلة في الحفاظ على وحدة الوطن ومصلحته العليا ، فكتب التاريخ ينبغي أن تنطوي على شخصيات مقبولة ومعروفة لا تثير النعرات الطائفية والقومية ، ولا تميل الى أي مما تطرحه الانعكاسات التي تثير الخلافات بين أبناء الوطن الواحد . بمعنى آخر ، ان تكون المادة التاريخية فيها شئ من الرضا والقبول من قبل الشرائح الوطنية كافة([11]).

ومن هنا يتوجب على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية بمختلف مؤسساتها من مراكز بحثية ومعاهد علمية وجامعات أنْ تنهض بمهمة إعادة كتابة لوائحها الإدارية والأكاديمية بما يخدم مسيرة العلم ، ويصبّ في صالح إعادة بناء الروح العراقية الوطنية ، ويفتح آفاق التعليم العالي والبحث العلمي على أوسع بواباته بلا تضييق وبلا مصادرة لحرية اكتساب المعلومة أو حرية البحث العلمي([12]).

ولعل أول خطوات تحقيق ذلك وأهمها ، هو ان يتم إنجاز المناهج الدراسية بطريقة تجعلها مقبولة من جميع جهات المجتمع العراقي ، وهذا يحتاج إلى التعاون والابتعاد عن تسييس المناهج ، وان تكون المناهج الدراسية بعيدة عن التدخلات ، وان تكون مستوعبة لجميع الافكار التي تهدف إلى وحدة البلد أرضاً وشعباً، ولا تتأثر بالاتجاهات في التغيير الموجه والمغرض ، وان لا تخضع للتجاذبات السياسية والطائفية والعرقية والمناطقية([13]).

فتحقيق التعايش المشترك وديمومته يتطلب إعادة بناء المناهج الدراسية لتعزيز أهمية المهارات المدنية والديمقراطية لجميع الطلبة العراقيين لأجل مساعدة الطلبة ليتمكنوا من النظر الى العراق بوصفه مجتمعاً متعدد الثقافات واللغات ، والقضاء على الفكر الطائفي ، وبناء الوعي بأهمية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية([14]).

وهذا الامر يتطلب دوماً وضع أسس وطنية وعلمية لاختيار أعضاء لجان المناهج ممن يمتلكون افقاً وطنياً واسعاً وخلفية علمية رصينة وثقافة دينية وسطية وطروحات جديدة تتوافق مع روح التقدم الحاصلة في ميادين العلم والمعرفة في عالم أصبح كل شئ فيه مفتوحاً ومنفتحاً على الآخر. مع الاخذ بنظر الاعتبار ان أي منهج مهما توافق مع روح المتغيرات الحاصلة على الصعيد العلمي والتقني والثقافي ، فأنه ينبغي ان لا يفرط بقيم الهوية الوطنية بأبعادها الثقافية الاصيلة ؛ وفي الوقت نفسه عليه تنمية روح التبادل والتعاون الثقافي والعلمي مع الآخر،

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

ذلك ان أي منهج لا يقوم على تشجيع التفاعل مع ثقافة الآخر ومخرجات الحضارة الاخرى فأنه لا يمكنه القيام بدوره المفصلي في تغيير المجتمع نحو الافضل، لذا فأن المناهج الدراسية المستقبلية يجب ان تاخذ بالحسبان موضوع الانفتاح على العالم ثقافة وحضارة وتقنية بما يواكب التقدم العلمي الحاصل في ميادين الحياة كافة.فنحن شئنا أم أبينا نعيش عصر العالمية بكل أبعاده[15].

وطالما نحن بصدد آلية المناهج أو تعديلها أو تغييرها ، فأنه ينبغي التشديد على ان التغيير يجب ان لا يكون من اجل التغيير ، بمعنى ان لا يكون استجابة لرؤى سياسية أو حزبية محددة ، بل ينبغي ان ينطلق من رؤية اجتماعية وفكرية وثقافية واقتصادية ، مستمدة من روح وطنية جامعة ومستلهمة لتراث وثقافة الوطن والمجتمع ومتطلعة لروح التجديد الحضاري بأبعاده المحلية والعالمية[16].

هذا، وقد أكدت وزارة التعليم العالي على تبنيها مشروع تطوير وتحديث مناهج العلوم الإنسانية في الجامعات ، إذ جاء على لسان وزيرها السابق(عبد الرزاق العيسى)، خلال حفل إطلاق المشروع إن الوزارة "قامت بوضع التوجهات الإستراتيجية لتطوير وتحديث مناهج هذه العلوم لدورها الفاعل في تشكيل ثقافة الإنسان وسلوكه المستند الى فلسفة يتجلى فيها تجسيد العلاقة بين الفرد والمجتمع وترسيخ الهوية الوطنية وتعزيزها وحل الكثير من الإشكاليات التي تواجه واقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني"([17])، وبدأ العمل بتنفيذ مشروع المقررات الدراسية على أمل العمل به بدءاً من العام الدراسي القادم (2019-2020).

هذا من جانب، ومن جانب آخر ومن اجل ان يأخذ التعليم في المؤسسة (الجامعية) فرصته المتوخاة في ترسيخ السلوك الديمقراطي ، فأن الضرورة تقتضي ايضاً ان يقوم على مبدأ احترام الحريات الاكاديمية التي توفر للعاملين في هذا الحقل، أجواء العمل والبحث والتدريس بلا قيود. فالتعليم الديمقراطي ينبغي ان يعتمد مبدأ احترام حقوق الأنسان والحريات العامة ، ومنها الحرية الاكاديمية التي تكفل الوصول الى المعلومة المتوخاة دون ضغط أو إكراه ، بل دون تمييز لمن يطلب هذه المعلومة، بمعنى دون تفريق بين طالب وآخر ، أو بين باحث وآخر وفقاً للأعتبارات المختلفة التي تقوم على التصنيفات الجهوية أو القبلية أو الثقافية (الدينية والطائفية واللغوية)، أو السياسية (الانتماءات الحزبية والآيديولوجية)([18]).

ولكن هذا لا يمنع من وضع ضوابط عامة ، وهي ضوابط تحافظ على الحرية عن طريق حمايتها من الفوضى. فالحرية الاكاديمية لا تعني إحلال الفوضى عوضاً عن النظام ؛ إذ انها هي نفسها جزء من الحرية العامة ، والحرية العامة كما يعرف المختصون في حقل النظم السياسية والقانون الدستوري حرية يكفلها، بل وينظمها القانون ، فما يجري على الكل (الحرية العامة) يجري على الجزء (الحرية الاكاديمية)[19].

وبما ان الحرية الاكاديمية تنظم بقانون ، فأن هذا القانون ينبغي ان يضمن احترام هذه الحرية للتنوع الثقافي أو القومي أو اللغوي ، وان لا تكون أداة لإثارة الحساسيات الدينية أو الطائفية أو القومية أو ما شابه ذلك ، وان تترك ما يفرق وان تتبنى ما يجمع ويوحد[20]

بكلمة أخرى ، أن على التعليم الديمقراطي بمفرداته ان يحترم الخصوصيات والثقافات الفرعية بمختلف الوانها القومية والدينية وحتى الطبقية ، وان يعتمد (الوسطية) ، وأن لا يغلب وجهة نظر قومية أو دينية أو مذهبية على نظيراتها ، وان يأخذ بنظر الاعتبار تنوع الخيارات الثقافية مع مراعاة أن تكون هناك قيم رضائية يتم الاتفاق بشأنها بخصوص المناهج والمفردات الدراسية[21].

والفقرة السابقة تقود الى ضرورة الالتزام بمنهج (رضائي) عام يتبنى قيم ثقافة تحافظ على الوحدة الوطنية وترصن دعائمها واركانها ، عن طريق الابتعاد عن أي مفردة تترك ندباً قاتمة في ذاكرة النشئ الجديد ، ومن ذلك مثلاً ضرورة أن تخلو المفردات الدراسية من الوقائع والحوادث التي قد تثير التباسات او إشكاليات بين أفراد المجتمع. ان العمل بالاتجاه الرضائي او الجامع ، لا بد وان يقوم نحو استحضار قيم حقوق الانسان ومواضيع الحريات العامة ، والأسس العامة للديمقراطية وتضمينها ضمن المناهج الدراسية، وبما يتلائم مع سياقات مرحلة وطبيعة كل كلية أو مؤسسة تعليمية ، وان يكون تدريس هذه المواد متوافقاً مع ثقافتنا الوطنية وموروثنا القيمي

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

والحضاري ، والأطر الجامعة التي اقرها الدين الإسلامي الحنيف والاديان السماوية الاخرى[22].

غير إن الاهتمام بما تقدم من قبل الجامعات في جانبه النظري لا يكفي إذا لم يقترن ذلك بالسلوك الديمقراطي لبعض اعضاء الهيئة التدريسية تنظيراً وممارسةً في القاعات الدراسية وخارجها. وللنهوض بذلك ينبغي على الجامعات العراقية وضع برنامج يهدف الى ترسيخ السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية التي اصبحت ضرورة حياتية للنظم السياسية والمجتمعات المتعددة ؛ ليس لأنها أفضل وسيلة لتحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ومن ثم التفتيت ، بل لأنها توفر المناخ المناسب الذي يفجر الطاقات الكامنة في مجتمعاتنا ، على أن يتضمن هذا البرنامج إلزام كليات العلوم السياسية بشكل خاص بإلزام طلابها على إجراء بحوث ميدانية عن الاحزاب السياسية العاملة في ساحاتها ووسائل التنشئة التي تعتمدها ، وتحديداً بحوث التخرج من اجل خلق جيل جديد مستقبلي يشارك بفعالية في الأداء السياسي بعيداً عن السلبية واللامبالاة التي تطبع العمليات السياسية في معظم دول عالم الجنوب. ولسد جزء من الفراغ الذي حصل بسبب شيوع بعض الظواهر السلبية التي حصلت في الجامعات ولتأكيد اهتمام الجامعة بالأحداث والظروف السياسية التي يمر بها المجتمع العراقي[23]. دون الاكتفاء بدراسة البعد النظري فقط.

فإحدى أهم المشكلات التي يمر بها التعليم في العراق هو غلبة المواضيع النظرية على المواضيع التطبيقية والعملية ، الأمر الذي يؤدي الى تخرج كوادر جامعية تدور في فلك الثقافة التقليدية ولا تستطيع الانتفاع بما تعلمته علمياً وعملياً في مجال العمل.

كما أن قدم المناهج وأساليب عرضها يؤدي ايضاً الى تخريج كوادر لا تستطيع تقديم شيء يذكر في الغالب. وللخروج من هذا الوضع لابد من –إضافة الى ثورة تعديل المناهج - تفعيل دور النشاطات اللاصفية والدروس التطبيقية للحصول على كوادر مسلحة بالخبرة الميدانية اولاً، وثانياً لغرض تقريب الآواصر بين الطلبة.

فالهيئة التدريسية في الجامعة– فضلاً عن دورها التعليمي – فإن لها دور تربوي ايضاً من خلال التأكيد بأستمرار على ضرورة تبني القيم التي تجمع بين الطلبة ونبذ ما عداها ، ويتم ذلك من خلال التأكيد على توسيع مجالات النشاطات غير الصفية في أروقة الجامعات ، ومن ذلك تشجيع النشاطات الرياضية بين عموم الطلبة[24]. لما فيها من ترجمة للطاقات ، وتنمية لروح المبادرة والمبادأة والتعاون ، وتعزيز مبدأ التنافس السلمي الشريف الذي يعد أحد أساسيات السلوك الديمقراطي. كذلك ضرورة التأكيد على حضور الندوات واللقاءات والمؤتمرات وورش العمل ، لا سيما تلك المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان وحرياته العامة ، أو التي تحض على التعايش السلمي والتقريب بين الفئات والأديان والمذاهب والاثنيات.

ثانياً: دور أساتذة الجامعات في ترسيخ السلوك السياسي الديمقراطي بعد العام 2003

إن الحديث عن المناهج المتطورة لا يعد كافياً لغرض تأمين تعليماً جيداً يحقق جودة التعليم او نوعيته وملائمته مع المهام التي يسعى التعليم العالي إلى تحقيقها بوصفها من الأهداف الإستراتيجية المهمة التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (الاونسكو) ، بل أن الأهم من ذلك يكمن في توفير أساتذة أكفاء يمكنهم تعليم الطلاب هذه البرامج، وفي قدرة هؤلاءالأساتذة على توفير مستلزمات البرامج التعليمية من برامج التدريب وأعمال تطبيقية وطرائق تقييم،وكيفية تنمية قدرات الطلبة المعرفية ، وكلها أمور أساسية تتعلق بكفاءة الأساتذة ومدى تعمقهم في المواد المناط بهم تدريسها ومدى خبرتهم في مجال التعليم والتدريس،فالخبرة الأكاديمية للأستاذ وقدرته على التأهيل المستمر والبحث ومدى تفرغه لعملية التعليم هي من الأمور المهمة لمواكبة عملية تطوير البرامج التعليمية([25]).

فالمشكلة هنا لا تتعلق بالمناهج فحسب ، وإنما من يقوم بتقديم هذه المناهج. إذن يكون السؤال عن كيفية التعلم ومن يعلم؟. إن الخطأ الشائع الذي تقع فيه الانظمة التربوية والتعليمية هو الفصل بين الطريقة او الاسلوب ومن يقوم بتنفيذها ، وان استيراد طرائق ونماذج مبتكرة للتعليم وتصورها على إنها العلاج الناجح لكل المشكلات التربوية والتعليمية ، والنتائج التي تأتي في اغلب الاحيان مخيبة للآمال[26].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

إن معظم اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية يمارسون عملهم بنحو تقليدي تلقيني ، في حين إنه لم يعد دور الاساتذة الجامعيين مخزنيين أو (ملقنين وناقلين) للمعلومات والمعارف الانسانية والعلمية أو مجيبين على الأسئلة تحت شعار (أنت تسأل ونحن نجيب) ، بل المدرس موجه وملهم ومثير لأفكار الطلبة يوجههم إلى البحث والتنقيب والتقصي[27]. لتنمية روح المبادرة لديهم ، ولمنحهم مزيداً من الثقة بالنفس في معالجة الامور.

لكن ذلك لا ينفي وجود بعض أعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات والمعاهد العليا ممن تتوافر لديهم القدرة على تحديث واستيعاب الجديد من الطرائق والأساليب التدريسية ، لكنهم كثيراً مما يصطدمون بجملة عوائق لعل اهمها السياقات الروتينية المتبعة في جسد المؤسسة التعليمية والرغبة في عدم الخروج عن النمط التقليدي ، وعدم توفر الوسائل والأدوات اللازمة لاستيعاب هذا التحديث من بنى تحتية واجهزة وما شاكل ذلك.

إن التعليم العالي ليس مجرد نقل المدرس الجامعي للمعارف والمعلومات إلى الطالب، بل عملية تعنى بنمو الطالب عقلياً ومهارياً ووجدانياً وتربيته تربية متكاملة ، وتكامل شخصيته وصقلها من مختلف جوانبها. ومن هنا ، فإن ثمة مهمة كبرى تقع على عاتق عضو الهيئة التدريسية في التعليم العالي وهي تعليم الطالب كيف يفكر؟ لا كيف يحفظ؟.

ولكن هذا الشئ مرتبط بسؤال آخر هو ماذا نعلم ، لا سيما ان هناك كثير من الأهداف التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها من التعليم هي غير واضحة المعالم . إن ظاهرة التلقين التقليدية والابتعاد عن الإثارة الفكرية في عملية التدريس والتي تقود الى عوامل من اهمها عضو الهيئة التدريسية في الجامعة، الذي ما زال يؤدي دوره بنحو تقليدي موروث ويخشى كل تجديد وجديد. ولا يغيب عن الاذهان ان الاستاذ والطالب هما جزء من منظومة المجتمع ، الذي رسخ في عقول بعض الافراد مبدأ الإتباع لا الإبداع ، وذلك نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية عاشها الانسان في ظل هيمنة قيم العسكرة مصحوبة بتضييق اقتصادي وثقافي وعلمي[28]. فالنظام التربوي ومؤسساته التعليمية (من الابتدائية الى الجامعة)هي القناة الاكثر تأثيراً في تشكيل القيم لدى الطلبة ، واول من يحدد لهم الطريق لتبني ثقافة معينة ، تقوم على تكريس علاقات السلطة الخاصة بالنظام الابوي ، وتسعى الى الضبط الاجتماعي بدلاً من توظيف الحرية المترتبة عن المعرفة. فالتعليم عندنا يقوم على (التلقين) وحشو الذاكرة الذي ينتج بالضرورة عقلاً يأخذ بالامور كما لو كانت مسلمات دون ان يتحاور معها بفكر ناقد. فتلقين الطالب تفسيراً واحداً ورأياً واحداً وصوتاً واحداً ، وإجباره على تبنيه ، واحدة من السمات السلطوية البارزة في مناهجنا التربوية ، التي نجم عنها تعود طالبنا على الخضوع والعجز ، وغلق كل نوافذ عقله إلا النافذة التي تضخ عليه المعلومات ليودعها في مخازن الذاكرة ، بطريقة تجعل فيها الطالب (مستقبل) لا (محاور)[29].

إن عملية التعليم عندما تتحول إلى عملية (إيداع) من المستحيل ان تؤدي إلى (الابداع) ، فالتلقين يحيل عقل الطالب إلى مجرد مخزن ، بينما التعليم الحواري من شأنه ان يطلق الطاقات الإبداعية ويشجع المبادرات القرائية فينمو العلم ويتحرك الفكر[30] ، وهذا يعني ان ما يعلم والطريقة التي يعلم بها لا تلائم إعداد طالب التعليم العالي ، ولا تهيئه للتفاعل مع روح العصر ، ولا يعده لما يحمله المستقبل من متغيرات[31].

ويمكن إيجاز ابرز النتائج السلبية للتلقين في التعليم بما يأتي([32]):-

1.إضعاف الفهم والتحليل والنقد والبحث والتجريب والنبوغ والإبداع والتجديد والتعلم الذاتي.

2.التعليم بالتلقين يقود إلى الاستسلام والتكيف مع القهر والاستغلال.

3.يحرم الطلبة من المشاركة والتفاعل ، وينمي السكوت والسرحان والطاعة العمياء ويثير الملل والشرود والنعاس والنوم.

4.يهمل الحاجات والاهتمامات الحقيقية للطلبة ، ولا يوفر التدريب العملي التطبيقي ولا يهتم بمهارات الطلبة.

5.يفرض أستراتيجية تقويم أحادية قائمة على استرجاع المعلومات التي حفظها الطالب.

6.يمنهج التلقين العقول في قوالب جامدة تؤدي إلى استمرارية التعليم بالتلقين في الاجيال القادمة بالتوارث جيلاً بعد جيل.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

إن جعل التعليم تلقينياً فقط هو محبط للطالب ، ومقيد لتفكيره ولقدرته على التفكير والابداع والابتكار. لذلك ، فالطالب يحتاج الى استاذ يحاوره ويشجعه على التساؤل وإبداء الرأي ، يحتاج إلى أستاذ يستخدم الوسائل الجديدة والمتجددة لنقل ما يقدمه من معرفة إلى الطالب بكفاءة وفاعلية ، ويشاركه في العمل المعرفي ويستنبت بذلك طاقاته الفكرية ، وإمكاناته الانسانية. ولكن السؤال هنا ، إذا كان ما سبق يمثل احتياجات الطالب ، فهل يستطيع الاستاذ الاستجابة لهذه الاحتياجات؟. للإجابة على ذلك ، يتطلب توضيح اربعة أمور أساسية تخص الأستاذ وتقيد عمله ، أولها : عدد الطلاب في الفصل الواحد ، فكثرة هؤلاء تحد من إمكانات التواصل والحوار. وثانيها : المنهج المقرر ، والحقيقة هنا أن المشكلة ليست في المنهج فقط ، بل بما يجري الاعتياد على تقديمه من تفاصيل يطلب تلقينها ضمن المنهج ، حيث تأخذ هذه التفاصيل وقتاً طويلاً يستهلك زمن الحصص الدراسية ، ولا تبقى للمشاركة وقت يذكر. وثالثها : عدم توفر الوسائل التعليمية الجديدة والمتجددة على نطاق واسع . أما رابعها : عدم اعتياد الأستاذ ذاته على ثقافة الحوار والمناقشة عبر حياته كطالب ، أو بعد ذلك كأستاذ[33].

على ان هنالك من ينظر للمشكلة التعليمية من زاوية اخرى ، تتمثل بوجود علاقة بنيوية تتعلق بطبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي، العلاقة التي تفرض ربط المشكلة التعليمية بالإطار الثقافي، الذي يمثل بحسب هذه العلاقة، جوهر المشكلة في التعليم وأساسها، وبالتالي لابد من النظر إلى هذه المشكلة من خلال هذا الإطار الثقافي ، وبحسب هذا الإطار الثقافي يمكن النظر إلى المشكلة التعليمية من خلال الأبعاد الاتية[34]:

أولاً: أن المشكلة التعليمية هي متفرعة عن المشكلة الثقافية التي هي الأصل، بمعنى أن جوهر المشكلة التعليمية وعمقها، يمتد ويرجع إلى أساسيات المشكلة الثقافية.

ثانياً: أن كون المشكلة في جوهرها وعمقها لها طبيعة ثقافية، فهذا يعني أن المشكلة من حيث الأساس ترتبط وتتصل بالمجتمع، وليس بالمؤسسة التعليمية فحسب، وبالتالي لابد من النظر لهذه المشكلة في داخل المجتمع، وليس في حدود المؤسسة التعليمية.

ثالثاً: أن أي بحث في معالجة المشكلة التعليمية، لابد فيه من الالتفات إلى الإطار الثقافي المتصل بهذه المشكلة، وتكوين المعرفة بطبيعة مشكلتنا الثقافية في مجالنا الاجتماعي.

وبحسب زاوية النظر هذه، فإنه بالإمكان تلمس أثر المشكلة الثقافية على مختلف أبعاد ومكونات العملية التعليمية، بما في ذلك المناهج والتدريسيين والطلاب.

فعلى مستوى التدريسيين، نلمس أثر المشكلة الثقافية بالتقيد الحرفي للمادة العلمية من قبل بعض اعضاء الهيئة التدريسية ، وتقديمها بأسلوب الجمود الذهني عن طريق التلقين (كما سبق وان اوضحنا ذلك)، وليس عن طريق شرحها شرحاً ناضجاً تمتزج فيها المعرفة بالثقافة، والعلم بالتربية.

أما على مستوى الطلاب، فإن أثر المشكلة الثقافية، هي أكثر وضوحاً، حيث نرى أن قطاعاً كبيراً من الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم، وهم لا يحملون معهم أية خلفية ثقافية، ويضلون لزمن غير قصير، على هذا الضعف بدون أي تغيير جوهري، والغريب في الأمر أن الكثير من هؤلاء يحملون معهم هذا الضعف الثقافي، إلى ما بعد تخرجهم من الجامعات. في حين أن المفترض في الطالب الجامعي أو المتخرج من الجامعة، أن يكون مثقفاً أو صاحب ثقافة أو تأهيل ثقافي، بعد هذا الزمن غير الطويل نسبياً، من التعليم الذي يعد كافياً بالتأكيد في البناء العلمي، والتكوين الثقافي في شخصية الطالب.

لهذا كان ينبغي أن تلفت المشكلة التعليمية، النظر إلى طبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي، وإذا أردنا البحث عن معالجات جذرية وعميقة وبعيدة المدى لهذه المشكلة التعليمية، فعلينا أن نجعل من الثقافة والإطار الثقافي، مدخلاً للنظر والتحليل والاستشراف.

ثالثاً: آليات الارتقاء بواقع المؤسسة الجامعية ومناهجها الدراسية

من أجل النهوض بواقع المؤسسة التعليمية الجامعية ، والارتقاء بمناهجها بالشكل الذي يرسخ السلوك الديمقراطي في عقول ونفوس الطلبة ، فإن هنالك مجموعة من المستلزمات ، سنأتي على أبرزها:

- إعادة النظر في المنظومة القيمية للمناهج الدراسية ، من خلال ليس فقط التركيز على تضمين مفردات الديمقراطية

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

، وحقوق الإنسان والحريات العامة ، بل والعمل على تجذيرها كسلوكيات وانماط عمل ، عن طريق نقلها من واقعها النظري الى الواقع التطبيقي ، وذلك بتعزيز اسلوب التفاهم المتبادل داخل المحاضرة بين الأساتذة والطلبة من جهة ، والطلبة فيما بينهم من جهة أخرى ، والتأكيد على ثقافة الحوار الهادئ ، واحترام الرأي الآخر ، ونبذ الآراء المتطرفة ، بشكل يجعل من قاعة المحاضرة مختبراً تتفاعل فيه الافكار والاتجاهات على اختلاف مشاربها دون تصادم أو تعارض. على أن يتولى هكذا نوع من المحاضرات تدريسيين ممن هم بلقب (أستاذ) أو (أستاذ مساعد) على أقل تقدير ، وتوفير كل ما يحتاج له من وسائل وأجهزة ومعدات.

كما يجب ان تتضمن المحاضرة التعريف بالعملية السياسية الجارية في العراق ، والتشجيع على المشاركة السياسية بأختلاف أشكالها ، والتوعية بأهميتها ، بأعتبارها قيمة وحق من الحقوق السياسية للمواطن العراقي.

- إدخال مقررات دراسية جديدة تؤكد على اهمية (التعايش السلمي) و (تعزيز السلم الاهلي) في بلد يتسم بالتعدد الديني والمذهبي والقومي مثل العراق ، فالموروث الحضاري والتاريخي والديني يفترض ان لا ينظر اليه من زاوية واحدة ، او يكتب بيد واحدة ، بل هو نتاج تفاعل كل المكونات التي عاشت على ارض العراق ، وهذا ما يستدعي بدوره وبالتزامن تعديل مناهج التاريخ ، ومناهج اقسام الشريعة الاسلامية.على أن يتم التركيز على الموحدات الحضارية الكبرى وتجاهل المفرقات الثقافية الصغرى.
- تربية الطالب في أروقة الجامعة على قيم المحبة والتآزر ، مهما اختلفت المشارب ، والتركيز على أن العراق وطن للجميع ليس اليوم ، بل وعبر الآف من السنين خلت. وان بناء الوطن اليوم بحاجة الى الحوار وليس الاحتراب ، وان يقدم للجميع أفضل ما بوسعهم وكما فعل الآباء والاجداد عندما بنوا حضاراته وجعلوه قبلة للدنيا أكثر من مرة[35].
- التأكيد على دور النشاطات اللاصفية ، كالنشاطات الرياضية ، أو النشاطات الثقافية ، والمهرجانات والمحافل ، لما لها من دور في تفجير مكامن الإبداع ، وتفعيل روح المبادرة والرغبة في الإنخراط في الأنشطة العامة ، وكذلك تعزيز الآواصر التي تربط بين الطلبة ، لا سيما اولئك الذين هم على انتماءات دينية او مذهبية او قومية مختلفة ، وتعليمهم كيفية العيش معاً ، وتقبل بعضهم للآخر رغم التنوع.
- حضور المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل التي من شأنها الدعوة إلى (حماية حقوق الانسان) و (تعزيز الهوية الوطنية) و(تحقيق العيش المشترك) ، نظراً لدورها الفاعل في تعميق هذه القيم في وجدان الطلبة وسلوكياتهم.
- تنظيم زيارات ميدانية الى المتاحف والرموز الأثرية والمعالم الحضارية لأستنهاض العمق الحضاري للبلاد في نفوس الطلبة ، ومن ثم تعزيز الشعور بالانتماء للهوية الوطنية العراقية.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الحكومية بخصوص قيام الاخيرة بتدريب الطلبة وتنمية مهاراتهم خلال العطلة الصيفية ، بما يمنحهم معرفة (ولو بسيطة) بالشأن الاداري ، وينمي لديهم روح الإحساس بالمسؤولية ، والرغبة في ممارسة الانشطة التطوعية وخدمة الصالح العام. لكن وللأسف ، فقد أثبتت تجربة السنوات السابقة عدم نجاعة هذا الإجراء بسبب عدم جدية المؤسسات الحكومية في استقبال الطلبة وتدريبهم ، ووضعهم في غرف تكاد تكون معزولة عن المواطنين ، مقابل تخلف الطلبة عن حضور التدريب وتهربهم قبل نهاية أوقات الدوام الرسمي[36].
- وأخيراً ، وكما سبق وان ذكرنا ، فإن الأمر لا يتوقف فقط على المناهج الدراسية المقررة ، بل أيضاً يعتمد على النمط التدريسي للأستاذ الجامعي وطريقة إيصاله للمحاضرة ، فكلما كان إعداد الأستاذ الجامعي متميزاً خلال مراحل تواجده بالجامعة ، فإنه سيبدع في الحوار مع طلابه من خلال علمه وعمله ، وكلما وجد الطالب أستاذاً جامعياً قائداً علمياً فاعلاً وواعياً وايجابياً وحيادياً ومحاوراً جيداً في معاملة طلبته في قضايا أبناء وطنه وأمته ، تعلم الطالب القيادة العقلية العلمية الفاعلة في الحياة والسلوك

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

الايجابي ، والصدق في القول والعمل ، وشارك في بناء وطنه بتعايش وطني مستنداً إلى حلول أستاذه. أما إذا عاش الطالب في الجامعة بين أساتذة سلبيين ورأى منهم نماذج غير قيادية ومنعزلة اجتماعياً ، ومتعصبة مناطقياً وطائفياً ودينياً ، ومتحيزة مذهبياً وقومياً ، تعلم الطالب السلبية ، والخوف ، والخنوع ، والانعزالية ، والتعصب للطائفة والمذهب والجنس والقوم ، وبهذا سيصبح هذا الطالب غير قادر على الحوار الهادئ والمنطقي في المجتمع.لذا يتطلب الأمر أن تكون قاعات المحاضرات أنموذجاً علمياً وعملياً للتدريب على الحوار النافع ، والنقاش الهادف ، والخلاف الهادئ([37]).

فدور أساتذة الجامعات والباحثين يتجلى بإقامة أعمق الوشائج مع الطلبة بالاعتماد على مدخلات ومخرجات ثقافة الحوار ، من خلال استخدام أساليب التكرار و الإقناع ، إضافة إلى أساليب الاستمالة من خلال محاكاة العقل ومحاكاة العاطفة بمخاطبة الغرائز وإثارة الهمم لتحقيق استجاباتهم وإثارة اهتماماتهم بثقافة الحوار وجعلها ديدن عملهم ، فالدعوة إلى رص الصف الوطني ولم الشعث لضمان استقلال وحدة العراق أرضاً وشعباً([38]).

وهذا يتطلب بدوره ، الاهتمام برفع مستوى إعداد التدريسيين ، والعناية المستدامة بتدريبهم، لتطوير كفاءاتهم التعليمية والتربوية ، وإكسابهم المزيد من الخبرة والتجربة، ليكونوا في المستوى اللائق والناضج، لأداء مهامهم ووظائفهم وبالشكل الذي ينعكس في بناء وتكوين الطلاب تعليمياً وتربوياً.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح ، إن مناهج التدريس المعتمدة في العراق بعد عام 2003 لم تكن متسقة تماماً مع واقع التحول الديمقراطي الذي يمر به البلاد ، والقيم الواجب ترسيخها في عقول ونفوس ووجدان الأفراد ، وذلك على مستويين : الأول والمتعلق بمضامين تلك المناهج التي لا زالت غارقة في قدمها ، وعدم قدرتها على مواكبة روح العصر والتقدم ، فضلاً عن استمرار دورانها في فلك التنظير دون التطبيق ، وعدم مراعاتها لواقع التنوع الديني والقومي والمذهبي الذي يتميز به المجتمع العراقي ، بما لا يخدم العملية الديمقراطية وسلوكياتها.

أما المستوى الثاني: فيتعلق بوسائل إيصال تلك المناهج للطلبة من قبل اعضاء الهيئة التدريسية ، والتي غلب عليها طابع (الجمود) بفعل سحب علاقات السلطة الخاصة بالنظام الابوي وإسقاطها على العملية التعليمية بفرض واحدية الرأي والامتثال والطاعة المطلقة لرأي الاستاذ دون مخالفة او معارضة ، الامر الذي غيّب ثقافة الحوار ، وتقبّل الرأي الآخر التي هي من اهم اساسيات السلوك الديمقراطي. فالتعليم في العراق لم يخرج عن سياقه التقليدي المعتمد على "التلقين" الذي لا يتلائم وإعداد طالب التعليم العالي ، ولا يؤهله لتفسير أحداث المستقبل أو التنبؤ بها أو الاستعداد لمواجهتها.

إذاً، وللنهوض بواقع العملية التعليمية يتوجب تعديل المنظومة القيمية للمناهج الدراسية ، وإقرار مناهج دراسية تدعو للتعايش السلمي ، كما يتطلب ذلك تفعيل دور النشاطات اللاصفية وتكثيف المشاركة في المؤتمرات والندوات والملتقيات ، لما لها من دور في تنمية روح المبادرة والانخراط في الانشطة التطوعية ، وتقريب المسافات بين الطلبة الذين يحملون انتماءات وتوجهات مختلفة.

الهوامش

[1]) ناظم عبد الواحد الجاسور ،دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي ، المجلة السياسية والدولية ،جامعة المستنصرية ، السنة الرابعة ، العدد 14 ، 2010 ، ص 18.

[1]) محمود صالح الكروي ، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد 15 ، 2011 ، ص 27.

[3]) ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 13-14.

[4]) المصدر نفسه ، ص 14.

[1]) طه حميد حسن العنبكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، مصدر سبق ذكره ، ص 70.

[2]) جواد مطر الموسوي ، المواطنة وتدريس مادة حقوق الانسان ، المصدر نفسه ،ص 134.

[1]) جواد الموسوي ، مصدر سبق ذكره ، 135.

[2]) طه حميد حسن العنبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص 71.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

[3]) عبد السلام ابراهيم بغدادي ،جامعة المستقبل : المحددات العلمية والآفاق الوطنية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، مصدر سبق ذكره ،ص31.

[1]) ندى عبد المجيد الانصاري ، سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 44 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص108.

[11]) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مصدر سبق ذكره ،ص 31.

[12]) موجود على الموقع الالكتروني www.annabaa.org/nbanews/2012/11/237.htm

[13]) عبد السلام بغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص 31.

[14]) ندى عبد المجيد الانصاري ، .مصدر سبق ذكره ، ص 108.

[2]) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص 31.

[3]) جاسم حسين الخالدي ، آلية تغيير المناهج ، جريدة الصباح ، العدد 1437 في 2008/7/10 ، ص12.

[1]) كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي (عبد الرزاق العيسى)، موجودة على الموقع الالكتروني https://www.alsumaria.tv/news

[2]) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، أفكار اساسية حول التعليم العالي الحديث في العراق ، في : مجموعة باحثين ، الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية ، (عمان : مركز عمان لدراسة حقوق الانسان 2006) ، ص382.

[3]) المصدر نفسه ، ص 383.

[4]) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، جامعة المستقبل (المحددات العلمية والافاق الوطنية) ، مصدر سبق ذكره ، ص 30.

[1]) المصدر نفسه ، ص 30.

[2]) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، افكار اساسية حول التعليم العالي الحديث في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 384.

[1]) محمود صالح الكروي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 27-28.

[2]) طه حميد حسن العنبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص 71.

[1]) دينا جواد مطلك ، مناهج وطرق تدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية بين الثوابت الموضوعية والآفاق المستقبلية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العددان 38-39 ، 2009، ص ص 352-353.

[2]) محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 15 ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 161-162.

[1]) عايش زيتونة ، اساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق ، عمان ، 1992 ، ص 17.

[2]) محمد كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 162.

[1]) جميل مصعب محمود ، دور الجامعة في ترسيخ ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (14) ، مصدر سبق ذكره ، ص 106.

[2]) سعيد اسماعيل علي ، تحليل وتفسير سلبيات الوضع الراهن في الحياة الجامعية في مصر ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، 1993 ، ص 26.

[3]) محمد كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 132.

[4]) أمراض التعليم العالي ، موجودة على الموقع الالكتروني : www.vb.arabagate.com

[1]) نقلاً عن جميل مصعب ، مصدر سبق ذكره ، ص105.

[2]) موجود على الموقع الالكتروني www.annabaa.org/nbanews/2012/11/237.htm

[1]) صالح عباس الطائي ، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، مصدر سبق ذكره ، ص 58.

[1]) بناءاً على شهادات الطلبة الذين تم ارسالهم للمؤسسات الحكومية ، وايضاً بناء على تقارير تقويم الاداء الواردة من تلك المؤسسات بحق الطلبة.

[1]) جميل مصعب ، مصدر سبق ذكره ، ص 102.

[2]) صالح عباس الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص 60.

قائمة المصادر

الكتب

1. عايش زيتونة ، أساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق ، عمان ، 1992 .
2. عبد السلام ابراهيم بغدادي ، أفكار اساسية حول التعليم العالي الحديث في العراق ، في : مجموعة باحثين ، الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية ، (عمان : مركز عمان لدراسة حقوق الانسان 2006).

البحوث العلمية

1. دينا جواد مطلك، مناهج وطرق تدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية بين الثوابت الموضوعية والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم السياسية ، العددان 38-39 ، 2009.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630

2. جميل مصعب محمود، دور الجامعة في ترسيخ ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، السنة الرابعة ، 2010.
3. جواد مطر الموسوي، المواطنة وتدريس مادة حقوق الانسان، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، السنة الرابعة ، 2010 .
4. سعيد اسماعيل علي، تحليل وتفسير سلبيات الوضع الراهن في الحياة الجامعية في مصر ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، 1993.
5. صالح عباس الطائي، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، السنة الرابعة ، 2010.
6. عبد السلام ابراهيم بغدادي، جامعة المستقبل : المحددات العلمية والآفاق الوطنية المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، السنة الرابعة ، 2010 .
7. محمد كريم كاظم، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل، المجلة السياسية والدولية ، العدد 15 ، 2011.
8. محمود صالح الكروي ، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد 15 ، 2011.
9. ناظم عبد الواحد الجاسور، دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي ، المجلة السياسية والدولية ،جامعة المستنصرية ، السنة الرابعة ، العدد 14 ، 2010.
10. ندى عبد المجيد الانصاري ، سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 44 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2012.
11. طه حميد حسن العنبكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14، 2010.

المواقع الالكترونية

1. www.annabaa.org/nbanews/2012/11/237.htm
2. كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، على الموقع الالكتروني https://www.alsumaria.tv/news
3. امراض التعليم العالي ، على الموقع الالكتروني : www.vb.arabagate.com
4. www.annabaa.org/nbanews/2012/11/237.htm

الصحف

1. جاسم حسين الخالدي ، آلية تغيير المناهج ، جريدة الصباح ، العدد 1437 في 2008/7/10 .

Abstract

The thesis deals with educational curricula and its role in promoting national identity and consolidating democratic political behavior in Iraqpost-2003. Despite of the slight modernization of some curricula, it was not ambitious because it does not enhance the reality of democratic transition, since the majority of curricula are old and not fit the Zeitgeist, in addition to the tools used and laboratory fields, and most importantly the traditional methods that are still practiced in the management of the educational process, which is reflected negatively on strengthening of the national identity and consolidating the Democratic behavior.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1619-1630